المملكة المغربية

المغرب
بين
أهداف الألفية من أجل التنمية
و
أهداف التنمية المستدامة

المكتسبات و التحديات

التقرير الوطني 2015

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

المغرب
بين
أهداف الألفية من أجل التنمية
و
أهداف التنمية المستدامة

المكتسبات و التحديات

التقرير الوطني 2015

غشت 2015

”[....] كما يجب الانخراط من الآن في تفكير استشرافي، وعمل استباقي، لما بعد سنة 2015، لتحقيق استمرارية مبادراتنا، والتأهيل لرفع التحديات الجديدة. سبيلنا إلى ذلك العمل الجماعي الهادف لتوطيد نموذج تنموي بشري مستدام، تضامني ومتناسق، وذلك في نطاق حكامة عالمية منصفة وناجعة، وتوفير العيش الكريم لأجيالنا الصاعدة، وبناء مستقبل مشترك، يسوده الأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.“

مقتطف من الخطاب الذي ألقاه **جلالة الملك محمد السادس**
أمام قمة الأمم المتحدة المنعقدة حول أهداف الألفية من أجل التنمية بنيويورك
في الفترة ما بين 20 و22 شتنبر سنة 2010.

المغرب
بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات

بقلم أحمد لحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

بعد مرور سنة بالكاد على تولي جلالة الملك محمد السادس الحكم، انضمت المملكة المغربية، بمعية رؤساء الدول والحكومات المجتمعين بمناسبة انعقاد الدورة 55 للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر شتنبر من سنة 2000، إلى التزام المجموعة الدولية بتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق سنة 2015.

إن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لازالا يتحملان إرثا ثقيلا نتيجة الفترة الصعبة للاستدانة والتقويم الهيكلي التي مر بها المغرب خلال سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ولم يؤد الشروع في نهج سياسة إصلاح اقتصادي وانفتاح ديمقراطي وتقليص الفقر، في منتصف ونهاية تلك الحقبة، إلى الحد من مستويات العجز المسجلة إلا بشكل جزئي.

وعلى هذا النحو، فإن أهداف الألفية للتنمية قد عززت الإرادة التي أعلن عنها العهد الجديد في بدايته والرامية إلى انخراط البلد في مسلسل تكييف تدريجي لهياكله الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية وفقا لمعايير نمط إنتاج الثروة ولمنظومة القيم التي غدت كونية بفعل انتصار العوْلمة. وقد أضفت الترجمة السياسية لهذه المقاربة، الرامية للوصول إلى تنافسية شاملة للاقتصاد والمجتمع، بُعد استراتيجية تشييد مشروع مجتمع كرَّس له الملك الشاب، بعزم، ريادته التاريخية والدستورية والشعبية، مدعوما في ذلك بانخراط القوى الحية للأمة فيه.

خيار الإصلاحات المجتمعية والمؤسساتية لتحقيق تنافسية شاملة

من أجل تملك النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا المشروع، انطلق نقاش عمومي، واسع وبدون مجاملة، حول الشطط في استعمال السلطة والعجز الاجتماعي اللذين شهدهما المغرب منذ حصوله على الاستقلال. وتم ذلك بناء على خلاصات البحوث التي قام بها، بكل حرية، المعتقلون السياسيون السابقون والمناضلون في مجال حقوق الإنسان.

بفعل التأثير الإيجابي للتحولات المُعلن عنها تم الشروع في مسلسل الإصلاحات مع العزم على تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وعلى دمقرطة النظام المؤسساتي للحكامة. وتدريجيا، تحقق تقدم مهم قي اتجاه إنجاز هذه الأهداف بتآزر مع بروز أجيال جديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، منفتحة على العالم وتطمح لتحديث نموذجها الاستهلاكي.

بصفة عامة، وفت الدولة بالتزاماتها المتعلقة بإعادة الاعتبار للضحايا التاريخيين لتجاوزات السلطة وجبر أضرارهم وإعادة إدماجهم في الحياة الوطنية. كما تم الاعتراف بالتعددية التاريخية وتثمينها، خاصة منها اللغوية والثقافية والمتعلقة بالهوية الوطنية. أما الحقوق الفردية فقد أصبحت مطابقة أكثر فأكثر لمقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات المنصوص عليها، في هذا المجال، من طرف الهيئات الأممية المختصة. وبدعم من الدستور الذي كرس سمو القانون الدولي في هذا المجال، استفادت الممارسة الحرة لهذه الحقوق، من الدفاع الذي يقوم به مجلس وطني تعددي ومستقل، ومن يقظة منظمات المجتمع المدني التي تكرس عملها لهذا الغرض. وقد مكنت سياسة التمييز الإيجابي لصالح الفتيات، وخاصة في العالم القروي، من فتح أبواب المساواة في الولوج إلى المدرسة، وأمام النساء من أجل حضور متنام في المؤسسات التمثيلية. وتُوجت المكتسبات المتتالية، على طريق تحقيق المساواة

في الحقوق بين الجنسين، في مجالات الزواج والمجتمع والسياسة، بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

اكتست مشاركة المنظمات المهنية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني بعدا جديدا في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها. وهي المشاركة التي كرسها الدستور الجديد لسنة 2011، من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي وإحداث مؤسسات مستقلة لليقظة تسهر على دمقرطة الحكامة. فبفضل حضورهم الوازن في مجلس المستشارين بالبرلمان والأغلبية التي يتمتعون بها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي المؤسسات المستقلة لحماية حقوق الإنسان وتخليق الحياة العامة والمساواة في الولوج إلى وسائل الإعلام السمعية- البصرية العمومية وفي مؤسسات أخرى للحكامة، يُساهم هؤلاء الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون بمهاراتهم وتجاربهم في إضفاء طابع تشاركي متزايد على مسلسل دمقرطة البلد.

لقد شكلت إرادة تعزيز استقلال السلطة القضائية وتقوية دورها في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم عصب مسلسلَ إصلاح نظام القضاء. ويندرج هذا المسلسل، الذي بدأ خلال تسعينيات القرن الماضي، في إطار مقاربة تستهدف إحداث محاكم متخصصة في مجالات التجارة والمالية والإدارة، مع الإلغاء التدريجي للمحاكم الخاصة. وقد شكل الحد من اختصاصات المحاكم العسكرية، ليقتصر اختصاصها حصريا على المتقاضين الخاضعين للنظام العسكري وحالات خرق هؤلاء لذلك النظام، أحد الإصلاحات الأكثر رمزية في هذا المجال. وتُوّج مسلسل الإصلاحات القضائية بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي ينص عليه الدستور، وباعتماد الميثاق الوطني لإصلاح القضاء بعد نقاش عمومي واسع.

ومن جهته، شكل الحقل الديني، المعروف بتحديده الصارم للقيم والسلوكات الفردية والجماعية في المجتمعات المسلمة، موضوع مراجعة مؤسساتية تميَّزت بتحديد دقيق لمجال اختصاصه. وبهذا الصدد، تم تأكيد السلطات السامية لجلالة الملك في هذا المجال، بناء على مقامه التاريخي والدستوري باعتباره أميرا للمؤمنين، خدمة لقيم التسامح والانفتاح التي ما فتئت تساهم في حماية المغرب من أي انحراف شعبوي.

وفضلا عن ذلك، صادق البرلمان، في يونيو 2015، على إصلاح عميق للإطار القانوني والمؤسساتي المُنظم لقانون الجماعات الترابية. ويُكرس هذا الإصلاح مفهوم «الجهوية المتقدمة»، الذي حدد جلالة الملك مضمونه بدقة في خطابه بتاريخ 9 مارس 2011 الذي أعلن فيه جلالته عن الخطوط العريضة للإصلاح الدستوري، وهو الخطاب الذي يُشكل، في هذا المجال، الفعل التأسيسي للجغرافيا المؤسساتية لمغرب الغد.

مع دخول هذا الإصلاح الكبير حيز التنفيذ وبعد الانتخابات الجهوية والجماعية التي جرت في شتنبر 2015، ستُصبح السياسات العمومية سياسات لا مركزية بشكل واسع لفائدة مجالس ورؤساء الجهات الاثنى عشرة الجديدة بالمغرب. وفي هذا الإطار، يتمتع الرؤساء والمجالس باختصاصات واسعة، ذاتية ومشتركة وقابلة للنقل، حسب مبدأ التفريع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات. ولهذا الغرض، خصصت لهم موارد مالية مهمة، وأصبحوا يتوفرون على إطارات مؤسساتية جديدة للنهوض بالتضامن بين المجالات الترابية وعلى آليات خاصة للتمويل، خدمةً للاندماج الاقتصادي والقضاء على العجز الاجتماعي في مجالاتهم الترابية. ونظرا لانتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر، فإن مشروعية سلطتهم ستتعزز نتيجة لذلك، كما ستتقوى مراقبة تدبيرهم للشأن العام من طرف المواطنين.

نظرا لعدم الاستقرار الذي أثر على المحيط الجيوسياسي للبلد خلال ربيع سنة 2011، فإن الجهوية، التي كانت تشكل مدخل الدستور الجديد في النسخة الأولى من سلسلة الإصلاحات، تم إرجاؤها إلى المرتبة الثانية من الأولويات لفائدة الإصلاح الدستوري الذي أجري استفتاء بشأنه وتمت المصادقة عليه في 29 يوليوز 2011، وهو الإصلاح الذي أصبحت الجهوية بموجبه إحدى الأحكام الرئيسية التي ينص عليها الدستور.

ويكرس الدستور الجديد في مقتضياته العامة الطابع «الدستوري والديموقراطي والبرلماني والاجتماعي» للملكية المغربية، كما يُحدد سلطات الملك بصفته رئيسا للدولة وأميرا للمؤمنين. وينص الدستور أيضا على تقوية سلطات البرلمان وعلى توسيع صلاحيات الحكومة وسلطات رئيسها. وفضلا عن الجهوية المتقدمة، كرس الدستور الإصلاحات المجتمعية والمؤسساتية التي تم تطبيقها منذ سنوات 2000، فاسحا بذلك المجال لجيل جديد من الإنجازات الديمقراطية. وعلى هذا النحو، فإن مشاركة المواطنين، وخاصة منهم النساء والشباب ومختلف أنواع جمعيات المجتمع المدني في التدبير الديمقراطي للسياسات العمومية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبحت الآن تندرج في صلب القاعدة الدستورية، بعدما كانت «مناسباتية» فيما قبل. وفضلا عن ذلك، أضفى الدستور، من خلال مقتضى مجدد، على توازن المالية العمومية طابعا إلزاميا دستوريا بالنسبة للحكومة والبرلمان على حد سواء. ونتيجة لذلك، غدت استمرارية نموذج نمو الاقتصاد ضرورة وطنية تُلزم

الدولة بتحمل مسؤولياتها. ومن الآن فصاعدا أصبحت هذه المقتضيات ذات الطابع الاقتصادي والمجتمعي تُشكل المرجعية على صعيد الميزانية وعلى المستوى المؤسساتي لهذا النموذج.

نموذج شراكي للنمو

في مطلع الألفية الجديدة، راهن المغرب، الذي ورث اقتصادا من حجم متوسط ومتنوع نسبيا وذي قدرة تنافسية ضعيفة، على إرساء نموذج نمو مدمج على أساس الليبرالية الاقتصادية وعلى الديمقراطية، وذلك في سياق دولي يتميز بعولمة تنافسية الأسواق.

ووفق هذا المنظور، تم تسريع تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي لاقتصاد كان لمدة طويلة اقتصادا موجها، وذلك من أجل الشروع في تقريب معاييره من المعايير التي أقامتها العولمة باعتبارها معايير تشكل شرطا مسبقا لتنافسية مستدامة. إن مسلسل تحرير الاقتصاد وخوصصة المقاولات العمومية الذي انطلق خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، قد تم توسيعه ليشمل عددا متناميا من القطاعات الاقتصادية، وفي الآونة الأخيرة قطاعات اجتماعية، بغاية جعلها تستفيد من فرص نقل التكنولوجيات والمهارات ومن نماذج تدبيرية لفائدة إعادة هيكلتها التنافسية. وهذا ما مكن الدولة، في بعض القطاعات الاستراتيجية، من الحصول على موارد جديدة تم إيداعها بكيفية مناسبة في صندوق خارج عن الميزانية مُخصص حصريا للاستثمارات. وشكلت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التي أصبح المغرب يتمتع اليوم بموجبها بوضع متميِّز، وكذا اتفاقيات التبادل الحر المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع بلدان من الشرق الأوسط ومن إفريقيا، بحكم التاريخ والجغرافيا السياسية، فرصة أتيحت للمغرب للولوج مباشرة إلى هذا التقارب ومعرفة متطلباته ومزاياه.

في هذا السياق، وبدعم من سياسة توسعية للميزانية، وبتدبير مرن للسياسة النقدية، تم تسهيلهما في بداية سنوات 2000، بفضل وضعية مريحة واستثنائية للمالية الخارجية، ارتقى الاستثمار والاستهلاك النهائي للأسر إلى مصاف عوامل استراتيجية لنمو رأسمال مادي وتثمين رأسمال بشري ولتحسين ظروف عيش السكان.

بمساهمة متوسطة بلغت، بين 2004 و2014، حوالي 24 % قدمتها الدولة والمقاولات والمؤسسات العمومية للاستثمار الوطني، وبوزنه المتنامي في الموارد المعبأة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كسبت الدولة في الواقع أداة إجرائية لقيادة مسلسل هيكلة قطاعية وترابية للاقتصاد الوطني. وهكذا، شكل تركيز مجهودات الاستثمار على البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية المحور المركزي لاستراتيجية تثمين المزايا التنافسية للبلد وتقوية جاذبية جهاته. ومن أجل نجاعة أقوى، كانت العلاقات بين الدولة، اعتبارا لمهمتها التنموية، وقطاع خاص مهتم بتحقيق أرباح مأمونة، تميل إلى تفضيل أشكال الشراكات لإنجاز استثمارات ذات بعد استراتيجي.

بفضل الدينامية المتولدة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تمت إقامة أقطاب حقيقية للتنمية الجهوية حول مشاريع كبرى للموانئ والطرق السيارة والسكك الحديدية والماء والطاقة. ووُضعت برامج لإعادة الهيكلة الاستراتيجية لعدة قطاعات، خصوصا الفلاحة والسياحة والصناعة والطاقة، وتم تطبيق هذه البرامج بمشاركة المنظمات المهنية المعنية. وأعطيت انطلاقة لمخططات تهيئة البنيات التحتية الحضرية ولترميم التراث المعماري ولتحسين إطار العيش بالمدن التاريخية وضواحيها وذلك في إطار اتفاقيات بين المؤسسات العمومية وشبه العمومية والجماعات الترابية، بل، في بعض الحالات، مع جمعيات من المجتمع المدني.

ساهمت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي تم القيام بها في إطار مشاريع جهوية كبرى، في إعادة توزيع ترابي واسع للقيم المضافة ولمناصب الشغل والمداخيل. وساهمت هذه الأنشطة أيضا في إعادة الانتشار التي شهدها الاقتصاد الوطني لفائدة جهات كانت مُهمشة خلال مدة طويلة. إن بروز أقطاب جديدة للتنمية، في شمال وشرق وجنوب البلد، يُبشر بميلاد جغرافيا اقتصادية جديدة للمغرب. وتشكل الأقاليم الصحراوية تجليا واضحا لذلك بما تسجله من نسب نمو لقيمة الاستثمار وللاستهلاك النهائي للأسر تساوي أو تتجاوز، في المتوسط السنوي، معدلات الجهات الأخرى من المملكة، بما فيها الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة.

في إطار مسلسل إعادة تشكيل مشهده ونموذجه الاقتصادي، كان على المغرب أن يستثمر، بين 1999 و2014، 107,2% من ادخاره الوطني كمعدل سنوي. كما ضاعف ثلاث مرات تقريبا الاستثمار الوطني الخام من حيث القيمة وذلك بنسبة

31,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث انتقل من 25,8% سنة 1999 إلى 32,2% سنة 2014. وقام المغرب بتقوية اقتصاده بواسطة بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية ذات جودة عالية وبذلك حسّن، بشكل واضح، من قدرته الاستقطابية دون أن يغيّر مع ذلك هياكله بشكل ملموس. فالقطاعات الكلاسيكية للصناعة والمناجم والطاقة تميل بالأحرى، بنسبة 21% من الناتج الداخلي الإجمالي، إلى تراجع معدلات نموها أو حصصها من الصادرات. إلا أنه في الآونة الأخيرة، بدأت تبرز منتوجات السيارات والإلكترونيك وصناعة أجزاء الطائرات، ساهمت في إحداث تحول نسبي في القيمة المضافة الوطنية وفتح آفاق واعدة لتطوير العرض الوطني الموجه للتصدير. ومع ذلك لاتزال قطاعات الفلاحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية تشكل المصدر الرئيسي للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 69,2%. وتظل هذه القطاعات، التي تهيمن فيها الأنشطة ذات الإنتاجية الضعيفة أو غير المنظمة، تحدد بشكل رئيسي بنية الشغل، ذلك أنها تشغل لوحدها ما يقارب 87,5% من مجموع اليد العاملة أي 42,7% و36,8% و8,1% على التوالي (الرسم البياني رقم 1).

إن مناصب الشغل، التي تتميز بهشاشتها من حيث التأهيل والاستقرار والأجور، تشغلها، في حدود ثلاثة أرباع، يد عاملة من الرجال بدون شهادات، وهي يد عاملة موسمية وعَرَضية ومُضطرة إلى التنقل المستمر بين القطاعات حسب الظرفيات الاقتصادية. كما أنها شكلت مصدر 46,3% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح للأسر، وعاملا، في ظل نسبة تضخم متحكم فيها في مستوى منخفض بشكل خاص، وزيادة قوية في قدرتها الشرائية. وفضلا عن ذلك، وفي ظل السياسة السخية للميزانية المتبعة إلى غاية سنة 2013 في مجال التوظيف والأجور في الوظيفة العمومية ودعم الاستهلاك، فإن مناصب الشغل تلك ساهمت بشكل واسع في حصول الأسر على مداخيل واستفادتها من الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن الصحة ونظام التعليم والتكوين. وفي هذا الإطار، انتقلت حصة الميزانية العامة للدولة المخصصة للقطاعات الاجتماعية من 41% إلى 55% بين 1999 و2014 مع حصة 5,2% في المتوسط مخصصة لقطاع الصحة و25% لقطاع التعليم والتكوين، وهو ما يُمثل 1,3% و6,2% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي.

الرسم البياني رقم ١

حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الإجمالي ومساهمتها في النمو الإقتصادي

(المتوسط السنوي 2000-2014)

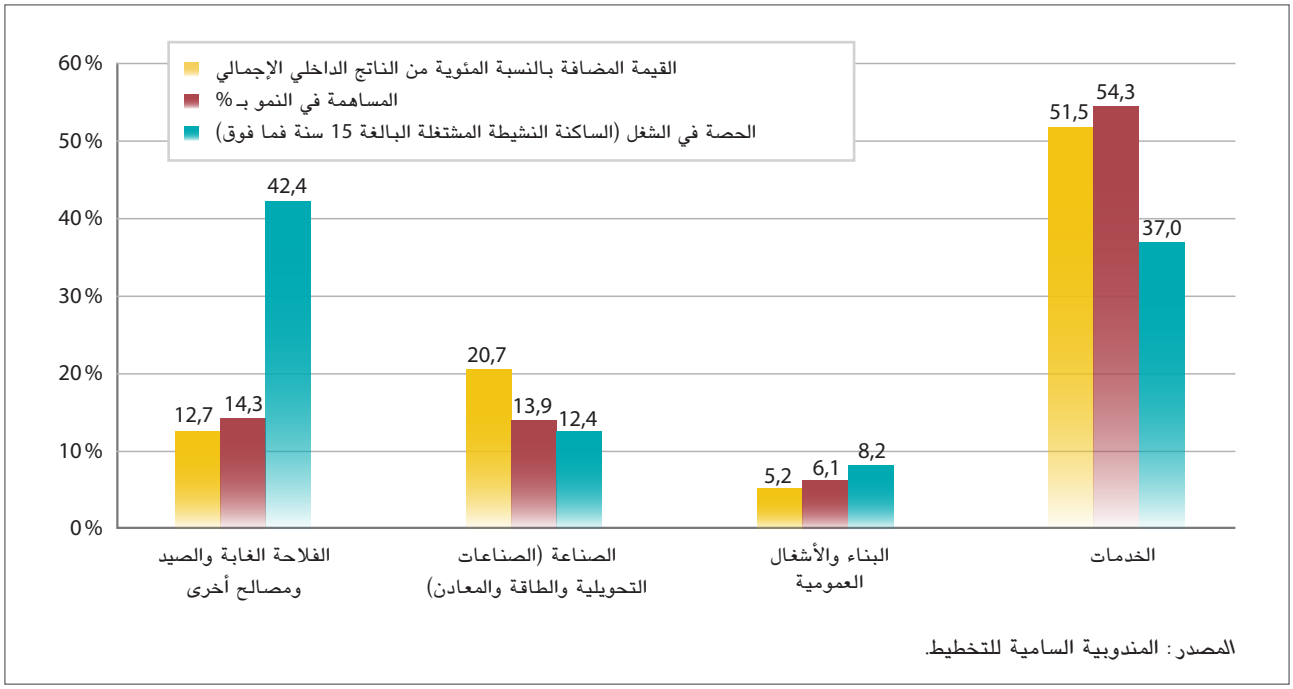

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

وفي هذا الصدد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال برامجها المندمجة لمحاربة الفقر والهشاشة في الجماعات القروية والمناطق شبه الحضرية الأكثر حرمانا، دعما ثمينا للأعمال التي أنجزتها الميزانية في القطاعات الاجتماعية. ويهدف هذا المشروع الكبير، الذي وضع تصوره جلالة الملك محمد السادس، إلى تحسين البنيات التحتية الاجتماعية ومحاربة الأمية والتكوين ودعم الجمعيات المحلية للتنمية والمساعدة على إحداث مشاريع مُدرة للدخل من طرف الشباب والنساء بشكل خاص، وقد أعطى هذا المشروع، منذ تدشينه سنة 2005، قيمة مضافة خاصة لدينامية توزيع الدخل ومناصب الشغل في مجموع التراب الوطني بفضل نموذج الاستهداف الاجتماعي والجغرافي الذي تم اعتماده في برامج محاربة الفقر والإقصاء.

وفي ظل هذه الظروف، أصبح الاستهلاك النهائي والاستثمار محركين للنمو، حيث يساهمان بحوالي 73,9% و39,6% على التوالي في متوسط معدل تطوره. ونظرا للمساهمة السلبية للطلب الخارجي، فإن الطلب الداخلي أصبح مهيمنا على هوية نموذج النمو الاقتصادي بالمغرب وركز الشكوك حول استدامته.

نموذج نمو في محك الأزمة

بالرغم من الهشاشة الكامنة لنموذج النمو بالمغرب، وبفضل النزعة الإرادوية التي وجهت منذ بداية سنوات 2000، السياسة المزدوجة للاستثمار والاستهلاك، فإنه قد حقق نتائج تدعم بشكل مفيد المقارنة مع نتائج بلدان من نفس مستوى المغرب وأكثر غنى منه من حيث مجالها الترابي ووزنها الديموغرافي وثرواتها الطبيعية.

يُشكل المعدل السنوي للاستثمار الوطني الذي يبلغ حوالي ثلث الثروة الوطنية إحدى أعلى النسب، مقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي، في العالم. وقد شهدت نفقات الاستهلاك الإجمالي النهائي للأسر تقدما بنسبة 4,2% في السنة. واستعادت نسبة النمو الاقتصادي قوة نسبية، حيث انتقلت إلى 4,4% بدلا من 3% خلال عقد التسعينات. وسجل القطاع الأولي، الذي كان أقل عرضة للتقلبات المطرية، نسبة نمو متواصلة بلغت 4,7% بعد نسبة 0,3% خلال الفترة 1990-1999. وانتقلت نسبة البطالة من 13,9% إلى أقل من 10%. كما تم تحسين الدخل الإجمالي المتاح للأسر بنسبة نمو إجمالية بلغت 6,3% وبنسبة 5,1% للفرد. واعتبارا لتغير أسعار الاستهلاك التي بقيت في مستوى 1,6%، تحسنت القدرة الشرائية للأسر بنسبة 3,5% في السنة (الرسم البياني رقم 2). وتم القضاء

الرسم البياني رقم 2

تطور دخل الأسر الفردي وأسعار الاستهلاك والقدرة الشرائية (نسبة التغير بـ %)

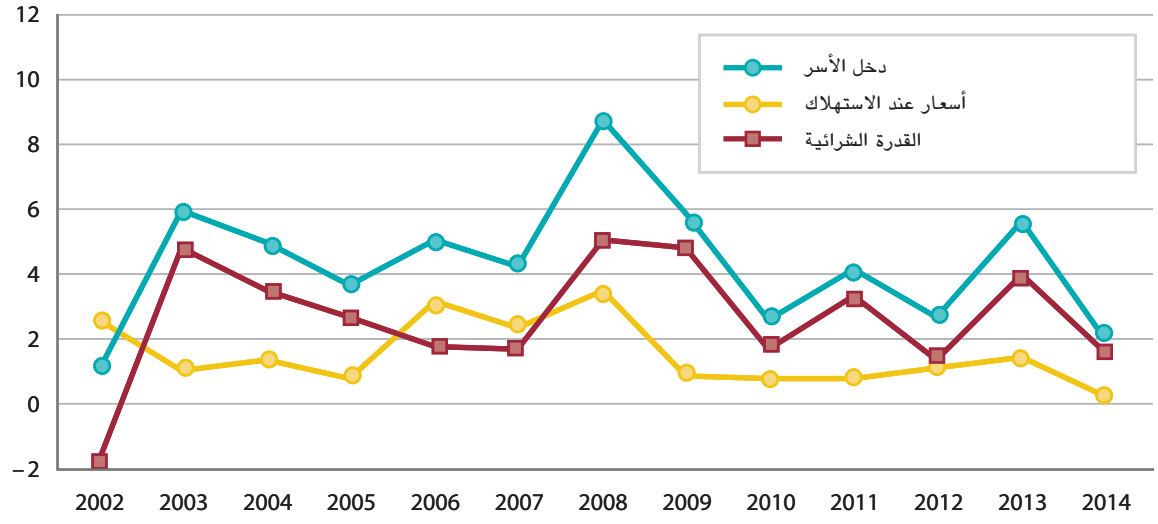

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

بشكل كبير على كافة أشكال الفقر في الوسط الحضري وانخفضت بقوة في الوسط القروي، كما سيتم تفصيل ذلك في الفصل المخصص لأهداف الألفية للتنمية. وقد بدأت نسب التفاوتات في الانخفاض وتحققت أهداف الألفية للتنمية أو من المفترض أن تتحقق خلال سنة 2015.

في ظل هذه الظروف، تميز الاقتصاد الوطني بمقاومته النسبية لتأثيرات الأزمة الدولية خلال 2007-2008، بفضل الوتيرة الإيجابية التي اكتسبتها ديناميته. وقد أثرت تلك الأزمة، التي ضربت مباشرة اقتصاديات الشركاء الرئيسيين للمغرب وخاصة منهم الأوروبيين، على نتائج القطاعات غير الفلاحية على وجه الخصوص. ومع استمراره، تفاقم هذا التأثير نتيجة أثر سياسات القيود التي فرضتها الميزانيات والإجراءات شبه الحمائية التي اتخذتها بعض البلدان.

شهدت النتائج التي تم تحقيقها تراجعا واضحا خلال فترة 2008-2014 مقارنة مع فترة 1999-2007، حيث أن القطاعات غير الفلاحية، باستثناء الصناعات التحويلية التي حافظت على نسبة نموها، قد انخفض متوسط معدل نموها السنوي من 5% إلى 3,5% بفعل تأثير تراجع وتيرة نمو قطاعات البناء والأشغال العمومية والطاقة والمناجم، وبمستوى أقل في قطاع الخدمات (الرسم البياني رقم 3).

انتقل الإحداث الصافي لمناصب الشغل في المتوسط السنوي من 151.000 منصبا إلى 84.000. أما معدل النمو السنوي لحجم الاستثمار الإجمالي، فقد انخفض بأربع نقط مما أدى إلى تراجع نمو حجم الطلب الداخلي بـ 0,4 نقطة.

في الوقت الذي كان فيه معدل النمو السنوي المتوسط للعرض الوطني ونسبة الطلب الأجنبي الموجه للمغرب يميلان إلى الانخفاض، كان معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي للأسر يتجه بالأحرى، نحو الارتفاع، حيث انتقل من 3,9% إلى 4,6% في السنة، مشددا بذلك ضغطه على عدم توازن الميزان التجاري. ومع الزيادة في الأسعار الدولية للمنتوجات الطاقية والغذائية وتراجع التحويلات الخارجية، تدهور عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات والمالية العمومية حيث بلغ سنة 2012 مستويات قياسية سجلت على التوالي 9,5% و6,8% من الناتج الداخلي الإجمالي (الرسم البياني رقم 4).

كان من مزايا الأزمة الدولية كونها كشفت إنهاك نموذج النمو، المدعوم بالطلب الداخلي في غياب قدرة تنافسية للعرض الوطني الموجه للتصدير تسمح بضمان تمويله بشكل متواصل على المدى الطويل. وهكذا شرع المغرب، مع الوقوف

الرسم البياني رقم 3

مساهمة القطاعات الإنتاجية في تطور الناتج الداخلي الإجمالي (بنقط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي)

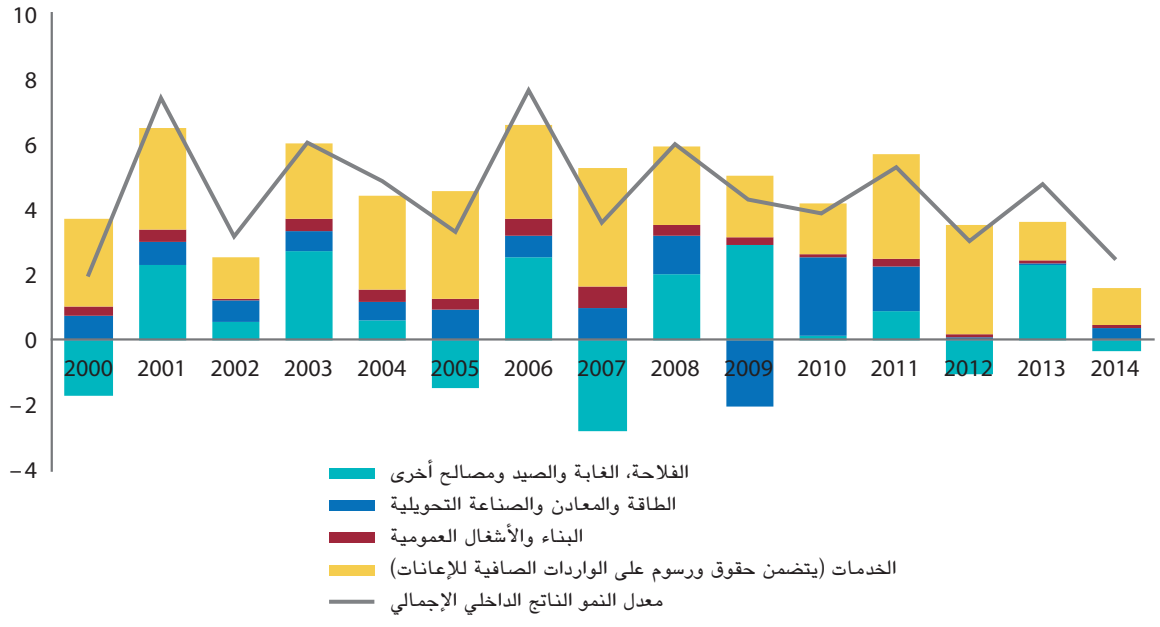

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 4

مساهمة وحدات الطلب في النمو الاقتصادي (بنقط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي)

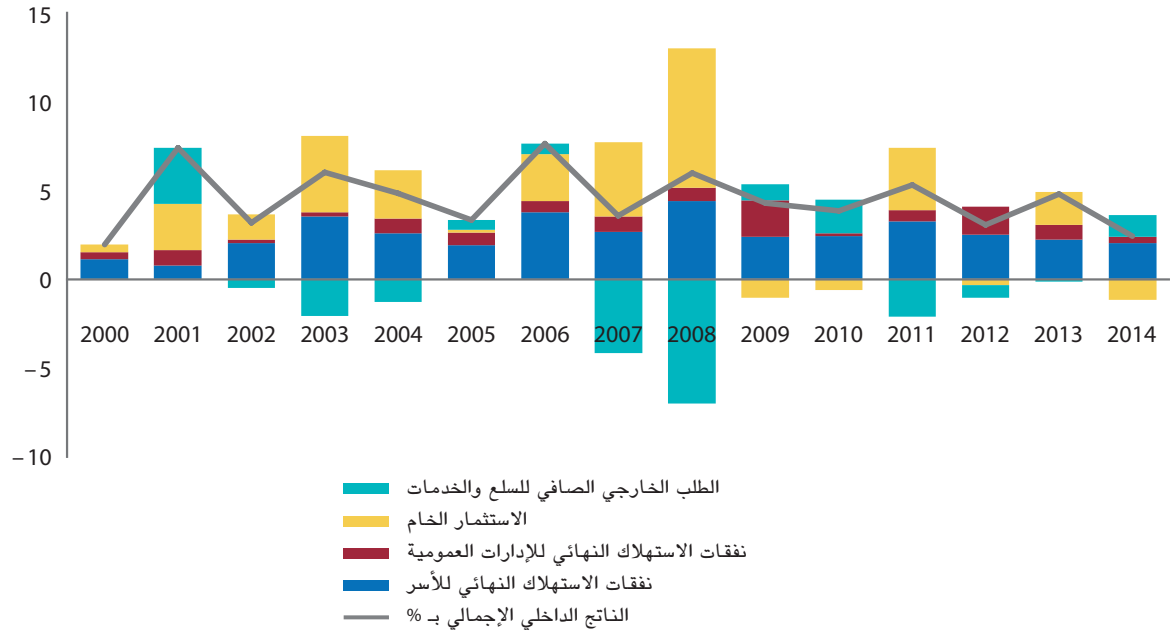

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على المصدر البنيوي لهذا الإنهاك، في تطبيق جيل جديد من الإصلاحات طال تأجيلها من أجل استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية والوقاية من مخاطر تدهور التوازنات الاجتماعية وتوفير حوافز استدامة أكبر لنموذج نموه.

في هذا الإطار، أصبح التقليص من عجز المالية العمومية، الذي ساعد عليه الانخفاض الذي شهدته أسعار المنتوجات الطاقية والفلاحية والغذائية، ضرورة وطنية حاسمة. وهكذا تم إلغاء الجزء الأكبر من الدعم الذي كان يقدم لاستهلاك هذه المنتوجات وخضعت الواردات لتحكم أكثر صرامة، وأصبح إصلاح نظام التقاعد، المهدد جزئيا بالإفلاس، مطروحا في جدول الأعمال. واستباقا للقواعد التي يقرها القانون التنظيمي للمالية المنصوص عليه في الدستور، يجب أن تُدرَج قوانين المالية، من الآن فصاعدا، في إطار برامج للميزانية متعددة السنوات وأن تحدد الاعتمادات المخصصة لتمويلها حسب القطاع والجهة والنوع وأن تتم هيكلتها حسب المشروع أو النشاط. وبفعل ذلك، ينبغي أن تصبح نفقات الميزانية أكثر شفافية، والمراقبة البرلمانية لها أكثر نجاعة وانسجام السياسات العمومية أكثر وضوحا. ومع ذلك، ما زالت نفقات إدارة الدولة تستعصي على الانخفاض، بالرغم من وجود توجه نسبي نحو اعتماد صرامة في ما يتعلق بسياسة التشغيل والأجور ونفقات الإدارة العمومية.

في ظل هذه الظروف، سلك عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات منذ سنة 2013 منحىً تصحيحيا، منتقلا على التوالي بين 2012 و2014 من 6,8% من الناتج الداخلي الاجمالي إلى 4,6%، ومن 9,5% إلى 5,5%. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعرف كل من نسبة استدانة الخزينة ونسبة الدين العمومي الإجمالي اللتان شهدتا اتجاها نحو الارتفاع منذ سنة 2009، استقرارا شبه تام ابتداء من سنة 2015. وإذا كان أصل هذا الأداء يرجع إلى هاجس أكبر للتحكم في الميزانية وإلى تحسن نسبي للميزان التجاري تحت تأثير الصادرات المتنامية لمنتوجات المهن العالمية للمغرب بصفة خاصة، فإنها تعود، في جزء كبير منها مع ذلك، إلى الظرفية الدولية المواتية مؤقتا. وقد أدرك المغرب كذلك مدى ضعف تنافسية القطاعات الكلاسيكية لاقتصاده، خصوصا الفلاحة والصناعات والمناجم والطاقة وتبعيته الطاقية القوية. وقد أصبح هذا الواقع أكثر وضوحا، في ظل التحولات العميقة لمصادر التنافسية والأرباح، القطاعية

والتكنولوجية والترابية، التي يشهدها السياق الاقتصادي العالمي. ومنذ ذلك، تم تسريع برامج إعادة هيكلة تلك القطاعات لتثمين مزاياها التنافسية، الفعلية والكامنة. وهكذا، تشهد عدة قطاعات، خاصة الفلاحة والصناعات والطاقة، دينامية جديدة من الإصلاحات الهيكلية والاستثمار وتعبئة المبادرات العمومية والخاصة.

ومع مخطط التنمية الفلاحية الذي أطلق عليه إسم «مخطط المغرب الأخضر»، التحق القطاع الفلاحي، الذي استفاد، خلال مدة طويلة، من دعم الدولة للتجهيزات المائية أكثر مما استفاد من الاستثمار الفلاحي، بالقطاعات ذات الأولوية في الولوج إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتمثل هدف مخطط المغرب الأخضر، الذي يطمح إلى نقل تقنيات تنظيم الصناعة وتسييرها وتسويقها إلى القطاع الفلاحي، في ضمان الأمن الغذائي للبلد وتحسين الميزان التجاري والنهوض بمجموعة البرامج التكنولوجية للاستغلال والري المفضية لاقتصاد الماء والمحافظة على التربة. ولهذا الغرض، يتمحور هذا المخطط حول مقاربة مزدوجة تتمثل في تكوين أقطاب كبرى للتنمية للاستجابة، بتنافسية دائمة، للطلب الخارجي التقليدي ودمج الضيعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من التجزيئ العقاري وضعف تنظيم الفلاحين، وذلك بهدف النهوض بمنتوجات محلية جديدة تحمل علامة تجارية، وتخصص لتلبية الطلبات الجديدة للأسواق.

في هذا السياق، أصبح القطاع الصناعي، من جانبه، يشكل الرهان المركزي للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تنويع العرض الموجه للتصدير وإلى إحداث مناصب شغل دائمة. إن المغرب الذي راكم مكتسبات تجربته في القطاعات التقليدية للنسيج والصناعة الغذائية والصناعات المنجمية، يسعى جاهدا إلى تطوير أنظمة إيكولوجية حول المهن العالمية الجديدة، وبصفة خاصة صناعة السيارات وصناعة أجزاء الطائرات والإلكترونيات والأفشورينغ والصناعة الغذائية ومشتقات الفوسفاط. وتهدف هذه المقاربة إلى تحقيق إدماج كبير لهذه الأنشطة في البنية الإنتاجية الوطنية وتنشيط اندماجها التنافسي في منظومة القيم العالمية.

كما تجدر الإشارة إلى أن كلا من النمو المتوقع للطلب على الطاقة بوتيرة 6% سنويا بين 2014 و2020 وسياق التبعية القوية للتزود الخارجي بها، يضفيان على إشكالية الطاقة بُعدَ رهان استراتيجي بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الوطني. ووفقا لالتزامات المغرب الدولية بتقليص انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وبهدف المساهمة في تحسين الميزان التجاري، يراهن البرنامج الوطني لتنمية الطاقة على مشاريع طموحة لاستغلال مؤهلات وطنية مهمة من الطاقة المتجددة المتأتية من الماء والشمس والريح. وتهدف مختلف مكونات هذا البرنامج على المدى البعيد إلى تشييد منظومة طاقية متنوعة يمكن أن تنتقل فيها حصة الطاقات المتجددة من 4,8% من الاستهلاك سنة 2014 إلى 12,8% سنة 2020. وبالتالي، ينبغي أن تنخفض التبعية الطاقية للمغرب من 93,6% سنة 2013 إلى 86,82% سنة 2020 وأن تنخفض حصة المواد البترولية من 58,4% إلى 48,5%.

ومن خلال سياسة تنويع عرضه الموجه للتصدير والجهوية المتقدمة لحكامته الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المرجعية الاقتصادية والمجتمعية التي كرسها الدستور، فإن المغرب بصدد تمهيد الطريق نحو استدامة ضرورية لنموه الاقتصادي والانفتاح على متطلبات جديدة تقتضيها الاستدامة الضرورية لتماسكه الاجتماعي. وتفتح الأجندة الدولية الجديدة للتنمية خلال الخمسة عشر سنة المقبلة، أفقا جديدا أمام المغرب لإعادة توجيه نموذجه الاجتماعي وفق هذا المنظور ثنائي الأبعاد.

بين أهداف الألفية للتنمية و أهداف التنمية المستدامة، المكتسبات و التحديات

في الوقت الذي تقوم فيه المجموعة الدولية، في نهاية 2015، بوضع حصيلة منجزات أهداف الألفية للتنمية ورسم آفاق الأجندة الجديدة للتنمية تحت شعار الاستدامة، يتعين على المغرب أن ينخرط في الرؤية الاستشرافية للرسالة الملكية السامية الموجهة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول أهداف الألفية للتنمية، بتاريخ 20 شتنبر 2010 بنيويورك، وأن يشرع في تقييم المكتسبات اللازم تعزيزها، والمؤهلات الواجب تثمينها والتحديات التي ينبغي رفعها، بالنظر للأهداف المحددة في برامج العمل الدولية حول التنمية. وكان ذلك بالضبط موضوع المشاورات الوطنية حول آفاق ما بعد سنة 2015 التي تمت عبر ربوع البلد، بمبادرة من المندوبية السامية للتخطيط على وجه الخصوص ومن مؤسسات أخرى، حكومية وغير حكومية، مع مشاركة واسعة لممثلي الإدارات والمنظمات السوسيو-مهنية والجامعة والمؤسسات التمثيلية المنتخبة والمجتمع المدني وبدعم من الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

في ضوء هذه المناقشات والأبحاث والدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، وهي المؤسسة المستقلة المكلفة بالإحصاء، يُمكن للمغرب أن يعتد بكونه كان قادرا على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بأهداف الألفية للتنمية في أفق سنة 2015. وقد تم تحقيق هذه الأهداف، بكيفية شبه كاملة، أو هي في طريقها إلى التحقيق في ذلك الأفق.

وحسب المعطيات المؤقتة للبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر، تحسن مستوى عيش السكان بنسبة 3,3% بين 2001 و2014، مع وجود نسب أكثر مواتاة للفئات الاجتماعية المتواضعة والوسيطة. وعلى هذا النحو فإن حصة الـ 10% من الأسر الأقل غنى في الاستهلاك الإجمالي ارتفعت بنسبة 7,7% في حين انخفضت حصة الـ 10% من الأسر الأكثر غنى بنسبة 5,4%. وفي ظل هذه الظروف بدأت التفاوتات الاجتماعية، على مستوى الاستهلاك، بين سنوات 2007 و2014، تشهد انعطافا أوليا في سياق إصرارها على عدم الانخفاض. وبقياس هذه التفاوتات بواسطة مؤشر جيني (GINI) تبين وجود انخفاض بنسبة 4,7% على المستوى الوطني (حيث انتقلت من 0,407 إلى 0,388). كما أنها انخفضت بشكل قوي بنسبة 6,8% في الوسط الحضري وبنسبة 4,8% في الوسط القروي (الرسم البياني رقم 5).

ساهم التحسن الإجمالي لمستويات العيش وتقلُص التفاوتات الاجتماعية في تقليص الفقر والهشاشة بشكل ملموس. وقد تم القضاء، عمليا، على الفقر المدقع (الرسم البياني رقم 6).

أصبحت نسبة الفقر المطلق اليوم بدون دلالة إحصائية على الصعيد الوطني، وهي نسبة لا يُعتد بها في الوسط الحضري وتنخفض بشكل قوي بنسبة 8,9% في الوسط القروي (الرسم البياني رقم 7).

بلغت نسبة الفقر متعدد الأبعاد، حسب المقاربة المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تسمى مقاربة أكسفورد، 6% على الصعيد الوطني وهو بدون دلالة إحصائية في الوسط الحضري وقد انخفضت تلك النسبة بشكل قوي في الوسط القروي حيث بلغت 13,1% (الرسم البياني رقم 8).

حتى وإن تبين أن الهشاشة إزاء الفقر، منظورا إليها وفق مقاربة البنك الدولي، ضعيفة في الوسط الحضري بتأثير 6,9%، فإنها تظل موجودة بالرغم من انخفاضها القوي في الوسط القروي، حيث انتقلت من 30% إلى 18%.

الرسم البياني رقم 5

تطور فوارق نفقات الأسر – مؤشر جيني –

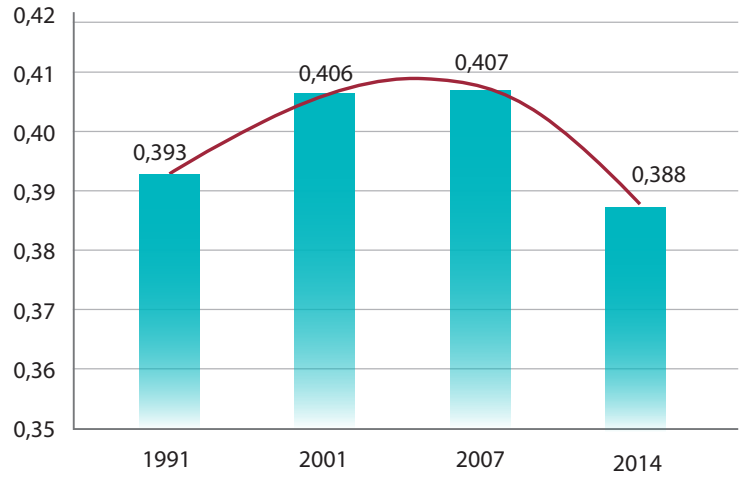

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 6

تطور معدل الفقر المدقع والغذائي (بـ %)

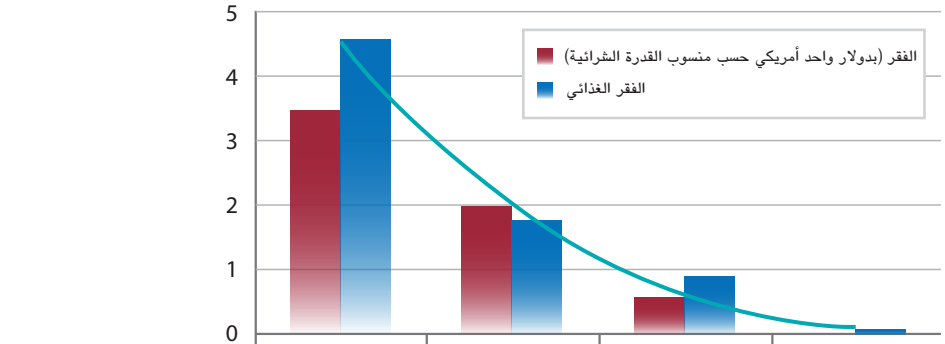

	1990	2001	2007	2014
الفقر (بدولار واحد أمريكي حسب منسوب القدرة الشرائية)	3,5	2,0	0,6	0
الفقر الغذائي	4,6	1,8	0,9	0,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 7

تطور معدل الفقر المطلق حسب وسط الإقامة (بـ %)

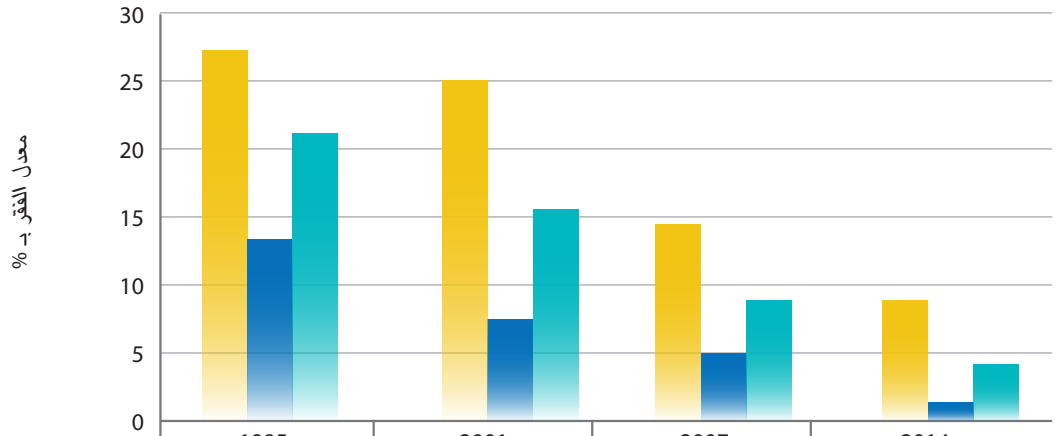

	1985	2001	2007	2014
الوسط القروي	26,8	25,1	14,4	8,9
الوسط الحضري	13,3	7,6	4,8	1,1
الوطني	21,0	15,3	8,9	4,2

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني رقم 8

تطور معدل الفقر متعدد الأبعاد

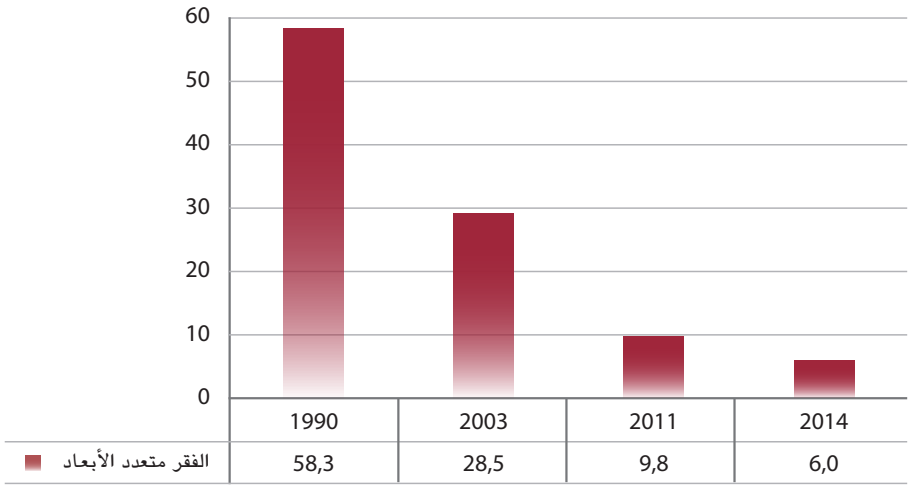

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تم تعميم التعليم الابتدائي بأكمله تقريبا. وأن محو الأمية بين صفوف السكان الذين تبلغ أعمارهم 15-24 سنة هي في طريق التعميم، مع وجود تحسن ملموس بين الفتيات أفضل مما هو عليه الأمر بين الفتيان. أما محو الأمية بين صفوف الفئة البالغة أعمارها 10 سنوات فما فوق فإنه دون الهدف الذي حددته أهداف الألفية للتنمية. وفي كل مستويات التعليم، تحققت المناصفة بين الجنسين بفضل إعمال تمييز إيجابي، مع وجود نسبة تقدم أكثر أهمية في الوسط القروي منه في الوسط الحضري.

انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ 60% خلال السنوات العشرين الأخيرة وهي تتراوح بين 26,2‰ و27,6‰ حسب تقديرات مجموعة وكالات نظام الأمم المتحدة وخبراء المندوبية السامية للتخطيط مع تحديد مرمى بلوغ نسبة 25‰ في سنة 2015. وبالمقابل فإن نسبة وفيات الأمهات ستحقق الهدف المحدد في نهاية سنة 2015. وتبقى نسبة انتشار فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) ضعيفة نسبيا كما تم القضاء على حمى المستنقعات المحلية مع وجود عدد ضعيف نسبيا من الحالات الوافدة. وتم تقليص تأثير مرض السل ليبلغ 82 حالة جديدة بالنسبة لـ 100.000 نسمة في سنة 2014 مقابل 113 في سنة 1990.

تم تعميم استفادة السكان من الماء الصالح للشرب ومن الكهربة، بوتيرة متواصلة، في حين يوجد التطهير السائل في طريقه إلى التعميم في الوسط الحضري بنسبة ناهزت 90% في سنة 2014، وذلك في سياق انتقلت فيه نسبة السكان في الوسط الحضري التي تسكن بمدن القصدير أو السكن غير اللائق من 9,2% سنة 1994 إلى 5,6% سنة 2014.

يضاف إلى ذلك أن التمييز الإيجابي، الذي كان هو أصل تدارك التأخر التاريخي لتمدرس الفتيات في الوسط القروي، كان كذلك أصل تحسن نسبة المقاعد التي تَشْغَلها النساء في البرلمان من 0,7% سنة 1997 إلى 17% سنة 2011. ومن المفترض أن يرتقي التمييز الإيجابي بهذه النسبة إلى 30% في الجماعات المحلية والجهوية. وحتى إن كان تمثيل النساء عاليا نسبيا حيث وصل إلى 40% في الوزارات، وضمن الأطر العليا للإدارة العمومية، فإنه يظل ضعيفا بصفة خاصة كمديرات في الوزارات وبين صفوف الوزراء.

اندرج تحقيق أهداف الألفية للتنمية ويمتد إلى ما بعد 2015 في إطار الأجندة الدولية للتنمية المستدامة وذلك في سياق الانتقال الثلاثي الديموغرافي والاقتصادي والمجتمعي الذي يُشكل الأبعاد الأساسية للتوجهات المؤثرة في مسلسل التنمية بالمغرب.

سياق انتقال ديموغرافي متقدم

بفضل ساكنة يمثل فيها البالغون أقل من 40 سنة أكثر من 62% ويمثل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة أكثر من 54%، يستفيد المغرب من نعمة انتقال ديموغرافي مُتقدم بشكل خاص.

بتأثير من انخفاض الوفيات والخصوبة، فإن الانخفاض الحاد لوزن السكان الذين يقل عمرهم عن 15 سنة والذين انتقلت نسبتهم من 31,2% سنة 2004 إلى 28% سنة 2014 لتبلغ 20,9% المتوقعة سنة 2030، يعتبر مصدرا من مصادر هذه النعمة. وينشأ المصدر الآخر عن الزيادة المستمرة، إلى غاية 2030، للسكان الذين هم في سن النشاط، بين 15 و59 سنة، التي تكون مصحوبة من جهة أخرى بانخفاض أعداد السكان الذين يتراوح سنهم بين 15 و29 سنة الذي يشكل مصفوفة إعادة إنتاج أعدادهم (الرسم البياني رقم 9).

هكذا، ففي سنة 2013 تراوحت نسبة البطالة بين 2,3% بين صفوف الأشخاص الذين لم يتم تمدرسهم أبدا و18,2% بين صفوف أولئك الذين تابعوا الدراسة لمدة 10 إلى 12 سنة. ولا تتحسن هذه الوضعية بكيفية نسبية إلا بعد مدة تمدرس تبلغ 17 إلى 19 سنة مع وجود نسبة بطالة تبلغ مع ذلك حوالي 16%.

يُشكل مستوى من هذا القبيل لتثمين سكان نشيطين في أوج عطائهم مصدر قلق سيما أن التكفل بكلفة الشيخوخة المتنامية للسكان رهين بمستوى إنتاجية أولئك السكان النشيطين. وانتقل الأمل في الحياة عند الولادة من 47 سنة في 1960 إلى قرابة 75 سنة في 2010، وسينتقل عدد الأشخاص البالغين 60 سنة وأكثر من حوالي 3,3 مليون في 2014 إلى 6 ملايين في 2030 وإلى 10 ملايين في 2050. وباحتلال الأشخاص البالغين 60 سنة وأكثر وزنا متناميا في بنية السكان تكتسي ظاهرة الشيخوخة، في مجتمع شاب

الرسم البياني رقم 9

توزيع السكان بالمغرب حسب الفئات العمرية ما بين 1960 و2030 (بـ %)

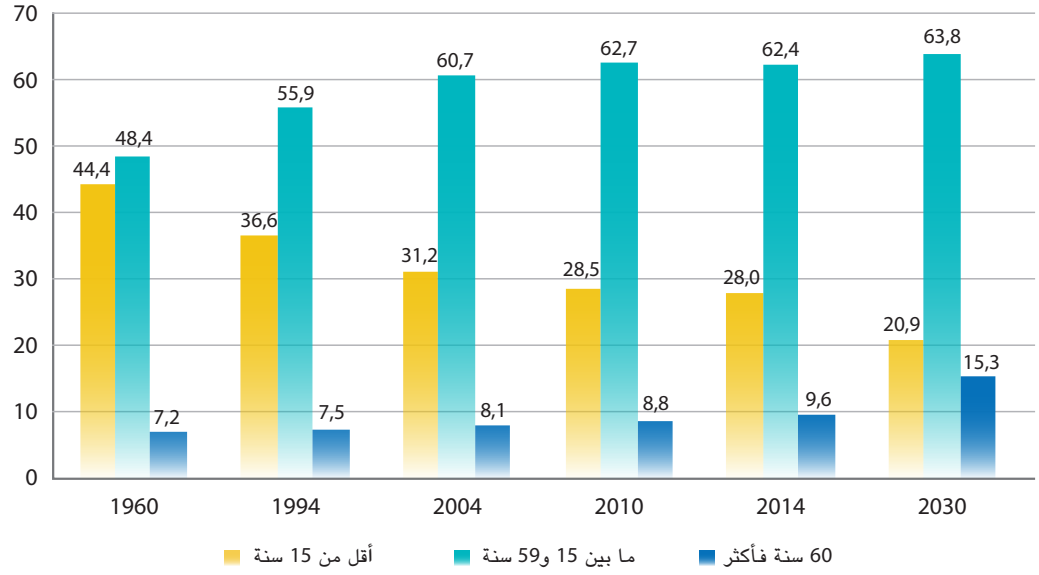

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

بالرغم من التحسن التدريجي لمستوى تكوين هذه الفئة العمرية، يظل عرض مناصب الشغل متوفرا على نحو أكبر لليد العاملة ذات المستوى التعليمي الضعيف والمتوسط، باستثناء التقنيين الممتازين والمهندسين خريجي المدارس العليا ويعاقب ذلك العرض أصحاب التكوينات العامة وحملة الشهادات من المستوى العالي.

يتميز بضعف العمل المأجور، بعدا متناميا لتَحَدٍّ ذي طبيعة اقتصادية ومجتمعية.

هكذا، فإن التحويل الفعلي للنعمة الكامنة، التي يدعمها التحوّل الديموغرافي إلى ربحية فعلية لفائدة التنمية الاقتصادية والبشرية، يرتبط بشكل كبير بقدرة البلد على

إصلاح نظام التعليم والتكوين من أجل القضاء على أشكال عجزه الدائم وتحسين فعاليته الداخلية وتأهيل المستفيدين منه للتكيُّف مع طلب سوق الشغل الذي تتزايد متطلباته. ومهما كانت ضرورة واستعجال إصلاح التعليم، فإنه قد يبقى غير كاف بدون وجود عرض وطني خلاق لقيمة مضافة متنامية توفر مناصب شغل ذات جودة عالية قادرة على استثمار الكفاءات المكتسبة من طرف يد عاملة ذات تكوين أفضل. ويجب أن يندرج هذا الإصلاح أيضا في مسلسل تم الشروع فيه لإعادة هيكلة ضرورية الموارد القطاعية والتكنولوجية من أجل تحقيق تنافسية أكثر قوة ومستدامة لاقتصاده.

سياق اقتصاد في طور إعادة الهيكلة

يتصدى المغرب، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، للأجندة الدولية للتنمية المستدامة في سياق اقتصادي يتميز بالانعطاف الذي يشهده نموذج نموه مع تنويع إراداوي للبنيات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقوية أسس البنيات التحتية والمؤسساتية لجاذبيته وإعادة التوازن لفائدة نمط أكثر داخلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لهذا الغرض.

وهكذا، فإن استدامة المكتسبات على مستوى النمو الاقتصادي وتراكم الرأسمال المادي وتحسين الرأسمال البشري وتقليص الفوارق والفقر وذلك في إطار المحافظة، على المدى البعيد، على التوازنات الماكرو اقتصادية التي أصبحت إلزاما دستوريا، سوف تُشكل تحديا يتعيّن على المغرب رفعه خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة من أجل الوفاء بالتزاماته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض، فإن الحفاظ على الاستثمارات في نفس مستويات النسب، التي تم تحقيقها خلال السنوات العشر الأخيرة، يجب أن يكون في صلب هذا التحدي المُتمثل في تسريع وتيرة تراكم الرأسمال المادي. ويقتضي ذلك تخصيص المزيد من الموارد المتوفرة للقطاعات الاقتصادية البارزة التي تنتج قيما مضافة قابلة للتصدير توفر مناصب شغل ذات جودة عالية من أجل تحسين مسار النمو الاقتصادي وجعل آفاق تمويله «داخلية». وفي هذا الإطار، قد يُساهم تدبير ذو أداء أفضل لبرمجة تلك الاستثمارات، فضلا عن ذلك، في تحسين المردودية الهامشية التي بقيت ضعيفة مقارنة مع مردودية بلدان من نفس مستوى التنمية، لفائدة نمو مستدام للإنتاجية الإجمالية للاقتصاد وخلق الثروات والمداخيل.

يتم قياس التحدي الآخر، الذي يتعين على المغرب رفعه، بقدرته على تعزيز تراكم الرأسمال البشري باعتباره رافعة، مع الرأسمال المادي، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد بينت الدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول إنتاجية الاقتصاد الوطني أن عدد سنوات التمدرس والأمل في الحياة عند الولادة، اللذين يقدمان معلومات حول المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية في مجال عرض خدمات التربية والصحة، قد شهدت خلال السنوات الأخيرة تحسنا مهما. ذلك أن متوسط عدد سنوات الدراسة لكل فرد نشيط مشتغل قد ارتفع بأكثر من النصف (59,3%) خلال العقدين الأخيرين حيث انتقل من 3,2 في سنة 1991 إلى 5,1 سنة 2013؛ كما أن نسبة البقاء على قيد الحياة بالنسبة للسكان البالغين 15 إلى 59 سنة كانت تبلغ 920 في الألف سنة 2013 بزيادة بلغت 9,6% بين 1988 و2010. وهكذا عرف مؤشر الرأسمال البشري زيادة بنسبة 15,8% بين 1991 و2013 ليبلغ 2,9 (الرسم البياني رقم 10) ويمكن مقارنته مع مؤشر البرازيل (2,6) والصين (3,0).

ومن جانبه، فإن تعزيز تحسين مستويات المعيشة، في الأمد البعيد، الذي تحقق بين 2001 و2014، ينبغي أن يندرج كذلك في دينامية وتيرة ونسبة استفادة الفئات الشعبية، الفقيرة والهشة، من هذا التحسين. فالتوجه الذي بدأ نحو نمو اقتصادي إدماجي لفائدة الفقراء ينبغي أن يستمر في طبع سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

وبهذا الصدد، بينت الدراسات التي أُنجزت في المندوبية السامية للتخطيط، أنه في كل واحدة من السنوات 2000 و2007 و2014، عند افتراض تقليص الفوارق بنسبة 1%، كان انخفاض الفقر ضِعْف الانخفاض الذي أحدثته زيادة 1% للنمو الاقتصادي. وتبيِّن نفس الدراسات أنه، في مقابل ذلك، كلما مال الفقر إلى الانخفاض كان هناك ميل إلى انتشار الشعور بالفقر وإدراك مبالغ فيه للفوارق بين صفوف عدة فئات اجتماعية، وخصوصا الفئات الوسطية.

ينبغي أن يرتقي تقليص الفوارق، باعتبارها مصدرا رئيسيا لدوام انخفاض الفقر وعاملا حاسما للتماسك الاجتماعي، إلى نفس مرتبة الأولوية التي يحظى بها النمو الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن هذا الهدف أصبح إلزاما دستوريا ويندرج في التوجيهات الملكية السامية التي توجَّه بانتظام إلى الحكومة، خصوصا تلك المتعلقة بالنهوض بالطبقات المتوسطة أو الداعية إلى توزيع عادل لثمار نمو الرسمال غير المادي للأمة التي كانت على التوالي موضوع الخطابين الملكيين بتاريخ 30 يوليوز 2008 و30 يوليوز 2014.

الرسم البياني رقم 10

تطور مؤشر الرأسمال البشري

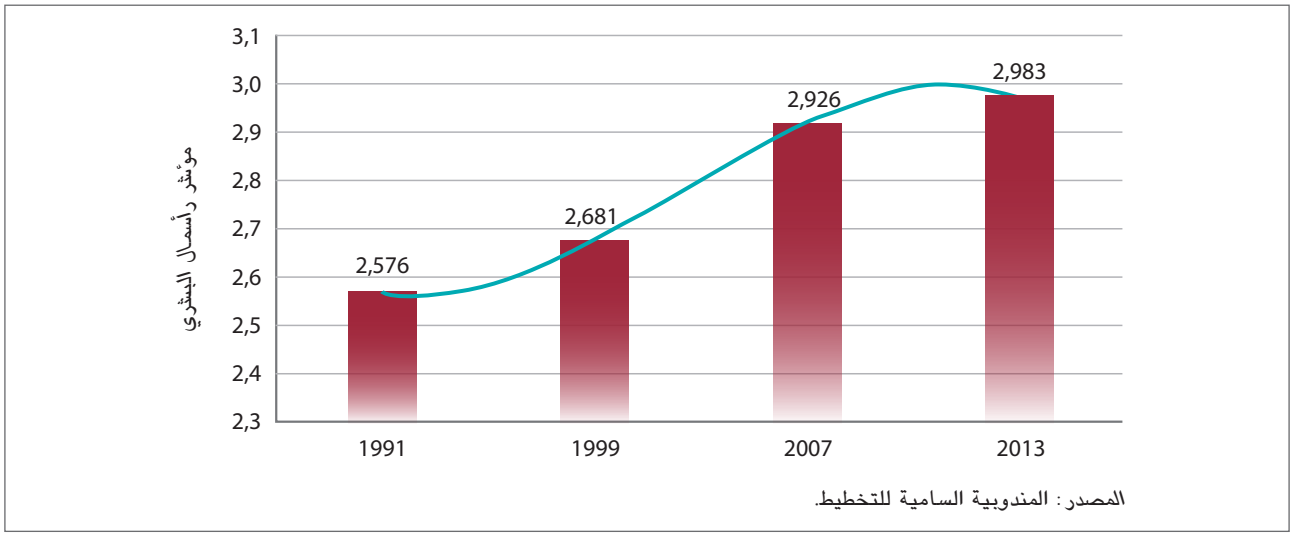

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

وتندرج الدعوة الملكية إلى اعتماد السياسات العمومية، من أجل تفعيل البرامج الاجتماعية لطريقة عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتوسيعها لتشمل الـ 29.000 وحدة ترابية وقع الاختيار عليها بسبب ضعف مستوى تنميتها البشرية في نفس هذه المقاربة. وقد تم إبراز العديد من أبعادها خلال اللقاءات العمومية التي تم تنظيمها من أجل مناقشة أهداف التنمية بعد سنة 2015. وهذه الأبعاد معروضة في ملحق هذا التقرير. وتم التأكيد بصفة خاصة على تلك المتعلقة بالفوارق بين الرجال والنساء وبين الوسط الحضري والوسط القروي. وتم تحليلها بنفس مستوى تلك التي تخص الفئات الاجتماعية في وضعية هشة، وهي حالة 1,4 مليون شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو 3,3 مليون شخص من البالغين 60 سنة وما فوق ولا يستفيد 84% منهم من معاشات التقاعد و85% منهم لا يستفيدون من التغطية الطبية. وتم اعتبار محاربة الهشاشة التي تعاني منها هذه الفئات الاجتماعية بمثابة إلزام دائم تتحمله السلطات العمومية في المجال الاجتماعي. ومن جانبها، اعتُبرت الفوارق بين الرجال والنساء وبين الوسط الحضري والوسط القروي، الموروثة عن الهياكل والمعايير الاجتماعية بمثابة نماذج ينبغي العمل على استفادتها من أعمال خاصة ومن تمييزات إيجابية في إطار برامج إرادوية للنضال من أجل المساواة في الموقع وتكافؤ الفرص أمام كافة المواطنين.

يجب أن يشكل تقليص الفوارق، بكافة أشكالها وفي كل الحالات، عاملا حاسما لتعزيز التماسك الاجتماعي في مجتمع ذي تقاليد عريقة تشهد فيه قيمُ وسلوكاتُ الشباب الذي يهيمن تغيراتٍ عميقة.

هاجس الاقتصاد الأخضر

أمام «الفوضى العارمة» التي تثيرها التغيرات المناخية، المغرب مدعو من جهة أخرى، مهما كان مستوى خطورة السيناريوهات التي أعدها الخبراء بالنسبة له في هذا المجال، إلى الانضمام إلى جهود المجموعة الدولية للتخفيف من حدة التأثيرات من خلال تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولتعزيز العامل المتعلق باستدامة نموه وتنميته البشرية.

بما أن المغرب بلد نسبة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فيه ضئيلة للغاية، فإنه لن يكون لمجهوده بكل تأكيد سوى تأثير هامشي على مستوى التلوث العالمي. وفي مقابل ذلك، يشكل اختيار نموذج إنتاج يعتمد على الطاقة النظيفة وتكييف الاستراتيجيات القطاعية مع تأثيرات التغيرات المناخية، بالنسبة له، الطريق ليُدرِج نموذجه التنموي في منظور ذي طابع مستدام، إلى جانب التزامه بالمشاركة في جهود المجموعة الدولية.

لهذا الغرض، تمت صياغة استراتيجيات للشروع في بناء نمو أخضر في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة والبناء والنفايات الصلبة، وبدأت تشهد شروعا في إنجازها. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تستهدف استراتيجية الطاقات المتجددة إنتاج 6000 ميغا واط ونقص 18 مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون من الآن وإلى غاية 2020 من خلال إنجاز 42% من الطاقة الكهربائية المنشأة انطلاقا من مصادر متجددة، شمسية وريحية ومائية من الآن وإلى

غاية 2020. فاقتصاد الطاقة بنسبة 12% من الآن وإلى غاية 2020 و15% من الآن وإلى غاية 2030 بالنظر الى اتجاه التطور في قطاعات البناء والصناعة والنقل يشكل اليوم هدفا قد يندرج في أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، قد يكون التحدي الأكبر الذي ينبغي أن يرفعه المغرب يكمن في قدرته على الرفع من مستوى تكيفه مع تأثيرات التغيرات المناخية. وينبغي أن يرتكز هذا الهدف حول تدبير مندمج للموارد المائية بهدَف تحقيق تضامن مجالي بين العالية والسافلة وما بين الأجيال يفضل الزمن الإيكولوجي في التخطيط. ومن المفترض أن يتم إدراج عكس اتجاهات التدهور من خلال تقليص ضياع التربة بـ 30 إلى 50% والحد من توحل السدود الذي قد يمكِّن من ربح مخزون لسقي حوالي 10.000 هكتار في السنة، في خطة العمل الوطنية لتهيئة الأحواض المائية والمخطط الوطني للماء والمخطط الوطني لاقتصاد مياه الري.

كما أن القيام بتوجيه كبير لنماذج الاستغلال الفلاحي نحو احترام أكبر لطبيعة الأراضي وإمكانيات الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية يقتضي القيام بإعادة توجيه المخططات القطاعية للتنمية، مع اهتمام أكبر بالتنمية المستدامة.

أخيرا، ينبغي أن يشهد التدبير المستدام للأنظمة الإيكولوجية الغابوية المنصوص عليه في توجهات المخطط المديري لإعادة التشجير وفي المخطط المديري لمحاربة الحرائق، أو في الاستراتيجية الوطنية لصحة الغابات، وتيرة أسرع في مجال التفعيل لتعزيز التوجه الحالي الرامي إلى إعادة تكوين تلك الأنظمة الإيكولوجية وبلوغ 5% من الآن وإلى غاية 2030.

قد يشكل التكيف مع تأثيرات الجفاف بذلك صيغة إجرائية كبرى للحفاظ على ميل إلى فوارق أقل ممكنة بين الجهات والأجيال.

بروز سياق مجتمعي جديد

يتجه مسلسل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في سياق ديموغرافية تشهد انتقالا متقدما ونموذج نمو في طور إعادة الهيكلة والتهديدات التي تمثلها التغيرات المناخية إلى الاندراج في سياق مطبوع ببروز حاجيات مادية وثقافية جديدة في المجتمع المغربي، مع تنامي وزن التعبير عن تلك الحاجيات، من طرف فئات اجتماعية جديدة، خاصة منها حاجيات الشباب والنساء وجمعيات المجتمع المدني.

أبرز تحليل نتائج البحث الديموغرافي متعدد الزيارات لسنة 2010، من خلال السلوكات الديموغرافية والتحولات العميقة التي تشهدها منظومات القيم والسلوكات المجتمعية في سياق تمازج قوي للسكان تحت تأثير تعمير متزايد وصعود سريع للعائلات النووية واستمرار حركية قوية، داخلية وخارجية للسكان، خصوصا بين صفوف الشباب والنساء. وقد تم بهذا الصدد اعتبار الخصوبة التي تزايد التحكم فيها، بمثابة عنصر كاشف لتلك التحولات، لكونها تقتضي اختيارات فردية أو اختيارات تخص الزوجين لا علاقة لها مع قيم مجتمع تقليدي. فبالنسبة لهذا الأخير المدافع عن التوالد في غالب الأحيان، يمثل العدد الكبير من الأطفال، كما هو معروف، مصدرا للشعور بالأمان، حتى ولو أنه يتم في الواقع على حساب رغد عيش الأبوين والأطفال. ويشكل الانخفاض القوي للخصوبة بهذا الصدد مؤشرا على بروز الفردانية في المجتمع مع نتائجها الاقتصادية والمجتمعية، بل والسياسية. ومع انفجار أطر التضامن التقليدي التي تتجه إلى تخفيف كلفة دخول الشباب في الحياة النشيطة والتكفل بالأشخاص المسنين، يميل هذا التطور إلى إبعاد ساكنة ذات غالبية من الشباب عن الأنظمة وعن النخب التقليدية للوساطة الاجتماعية والسياسية. وفي سياق الانفتاح على أنماط جديدة للاستهلاك وقيم وسلوكات اجتماعية تزداد هيمنة على الصعيد الدولي، تبحث الحاجيات الجديدة لجزء من هؤلاء السكان وطموحاتهم إلى التمتع برغد العيش ومعاييرها الثقافية إلى أطر جديدة للتعبير، وكان عليها أن تكتسي، خلال ردح من الزمن على الأقل، طابعا تعاونيا أو عفويا.

في هذا الإطار، وكما بيّن ذلك البحث حول الرفاه الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2012، تبرُز أبعاد جديدة في إدراك السكان لمصادر تحسين ظروف عيشهم. ومن بين هذه الأخيرة يحتل التعليم مرتبة الأولوية بالنسبة لـ 78% من المغاربة وقرب المؤسسات المدرسية بالنسبة لـ 58% منهم والتغطية الصحية بالنسبة لـ 49% منهم وقرب المؤسسات الصحية بالنسبة لـ 38% منهم وجودة الخدمات الصحية بالنسبة لـ 36% منهم. ومن جهة أخرى، تشكل ملكية سكن خاص بالنسبة لـ 60% من المغاربة ووسائل الراحة فيه بالنسبة لـ 38% منهم مصادر تكتسي الأولوية في ما يخص الرفاه. وكرس الدستور الجديد حق الفتيات في احترام السن القانوني للزواج مثلا أو المناصفة بين الجنسين أو مشاركة الشباب والمجتمع المدني في تدبير الشأن العام، وأصبحت تلك الأمور من المتطلبات الجديدة التي يكون عدم تلبيتها مصدرا لفئة جديدة من الإحباطات المحتملة.

بصفة عامة، فقدت الأبعاد المعتمدة في أهداف الألفية للتنمية، مثل الولوج إلى الماء والمدرسة، مضمونها الكمي وحدة حضورها في الطلب الاجتماعي. وبالمقابل، فإن قرب الخدمات الاجتماعية وجودتها وتأمين دوام وكرامة الشغل والمداخيل وتخليق الحياة العامة وتأمين الشيخوخة والمساواة في الموقع وتكافؤ الفرص كلها متطلبات تزايدت قوتها. فضلا عن ذلك، أصبحت انشغالات جديدة وحساسيات بيئية تعبأ المزيد من الفاعلين من المجتمع المدني بتآزر مع المبادرات الملكية في قطاعات الطاقة المتجددة والمياه والغابات والتعمير. ويُصاحب التعبير الواسع عن كافة هذه الأبعاد عموما، طموحا قويا للمواطنين للمشاركة في مسلسل تحديد السياسات العمومية وقيادتها.

استطاع دستور 2011 الاستجابة لبروز هذا الطلب الاجتماعي القوي من خلال التكريس الدستوري لأبعاده الديمقراطية وعَبْر منح الفئات الاجتماعية التي تُعبر عنه إطارا مؤسساتيا للحوار والاقتراح والمشاركة من أجل المساهمة في أخذهم بعين الاعتبار من طرف أصحاب القرار السياسي. ولهذا الغرض نص الدستور، إلى جانب مقتضيات أخرى ذات طابع اقتصادي ومجتمعي، على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي ومجلس للأسرة والطفولة وتأسيس هيئة المناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

إن التماسك الاجتماعي الذي يتعيّن عليه أن يُقوي هذا البعد التشاركي الذي كرسه الدستور عليه أن يُشكل، في آخر المطاف، الغاية من النمو الاقتصادي خدمة لأهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب أن يجد التماسك الاجتماعي، في مسلسل مزدوج لانخفاض التفاوتات في الموقع وتكافؤ الفرص، قاعدة لصلابته وعاملا لاستدامته. ذلك أن انخفاض التفاوتات في الموقع يجب أن يجد تعبيره في إطار نمط مُنصف لتوزيع ثمار النمو وتسيير ديمقراطي للحوار الاجتماعي الذي أصبح أيضا من المتطلبات الدستورية. ما زال انخفاض التفاوتات المتعلقة بتكافؤ الفرص رهينا باستراتيجية تمكين جميع المواطنين مهما كان انتماؤهم الطبقي أو جنسهم أو مكان سكناهم من قدرة متكافئة للولوج إلى المعرفة والتملك والسلطة.

وبهذا الصدد، فإن جميع الدراسات التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول الفقر والهشاشة والتفاوتات والحركية الاجتماعية قد أقرت أن عدم المساواة في الولوج إلى التعليم والتكوين يُوجد في صُلب عدم المساواة في تكافؤ الفرص. إنها تعوق الاندماج الاقتصادي وتقوي إعادة إنتاج الفقر والتفاوتات وتقلص من الميل إلى المشاركة في المؤسسات ومن الثقة في فعالية صلاحياتها. وعلى الصعيد الاقتصادي، يتبين أن سنة إضافية من الدراسة تؤدي إلى تحسين دخل الأجير بنسبة 9,6 % في المتوسط مع نسبة 2,4 % فيما يخص الأجير من مستوى الإعدادي ونسبة 9,6 % للأجير من مستوى الثانوي ونسبة 11 % للأجير من مستوى التعليم العالي (الرسم البياني رقم 11). وعلى صعيد الحركية الاجتماعية ففي نفس السن ومكان الإقامة والمستوى الدراسي والأصل الاجتماعي يكون لشخص نشيط من مستوى التعليم الأساسي

الرسم البياني رقم ١١

المردودية المتوسطة في السنة حسب المستوى الدراسي والتكوين سنة 2013

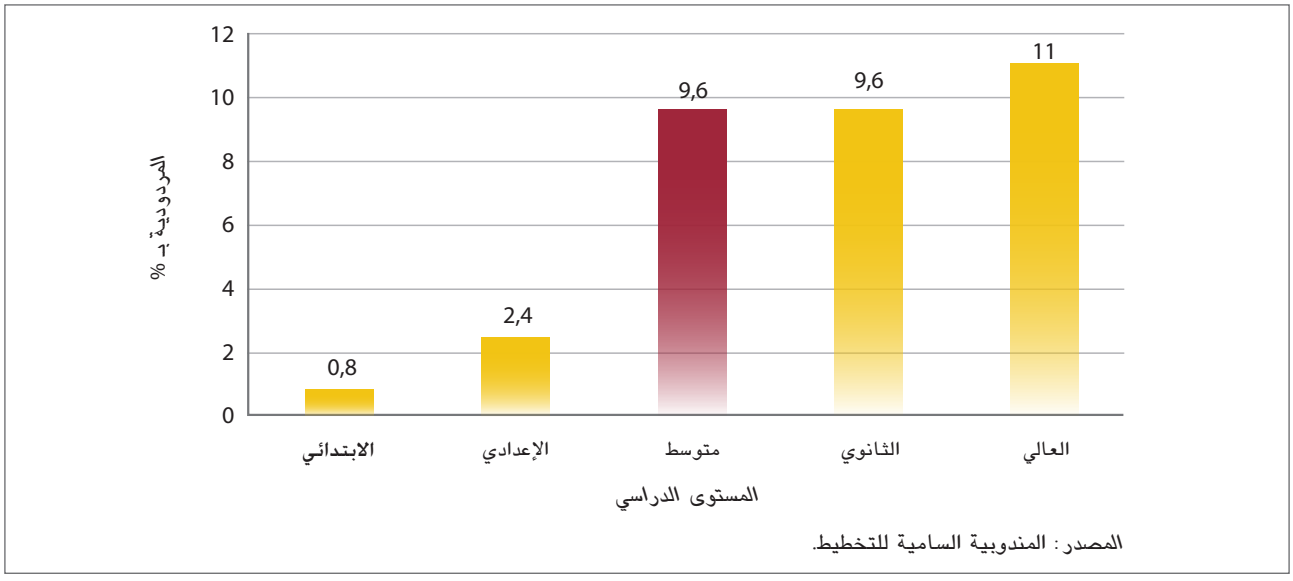

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

1,6 مرة من الحظوظ أكثر من مثيله الذي يكون «بدون مستوى دراسي» لكي يُحقق حركية اجتماعية صاعدة. وهذه العلاقة التي تخص الحظوظ ترتفع لتبلغ 4,6 مرة بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على مستوى التعليم الثانوي و16,2 مرة بالنسبة للأشخاص ذوي مستوى التعليم العالي.

في ظل هذه الظروف، فإن الإصلاح الكبير لنظام التعليم والتكوين، من خلال إقرار إلزامية التعليم ما قبل المدرسي والتمييز الإيجابي فيما يخص ولوج التعليم من طرف الأطفال المنحدرين من الأوساط المحرومة والأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية هشاشة وتقوية مساهمة القطاع الخاص في المجهودات الرامية إلى التعميم المنصف للتعليم، كلها عوامل ينبغي أن تجعل من المدرسة المغربية مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ينبغي مع ذلك التذكير أنه إذا كان التعليم، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه، يُشكل عاملا حاسما في تحسين دخل الأفراد ومحاربة التفاوتات، يبقى من الثابت أيضا أن عدد سنوات التمدرس، على صعيد الاندماج المهني، يميل اليوم إلى أن يكون مصحوبا بارتفاع البطالة ومدتها، خاصة في صفوف اليد العاملة من حملة الشهادات. وفي المجالات العلمية والتقنية ترتفع نسبة البطالة، إلى غاية السنة التاسعة من الدراسة لتبلغ 24,6%. وبعد هذا المستوى من الدراسة تنخفض نسبة البطالة بموازاة ارتفاع عدد سنوات الدراسة لتبلغ 10% عند مستوى يتجاوز 16 سنة من الدراسة (الرسم البياني رقم 12).

الرسم البياني رقم 12

معدل البطالة حسب مجال ومدة التكوين سنة 2013

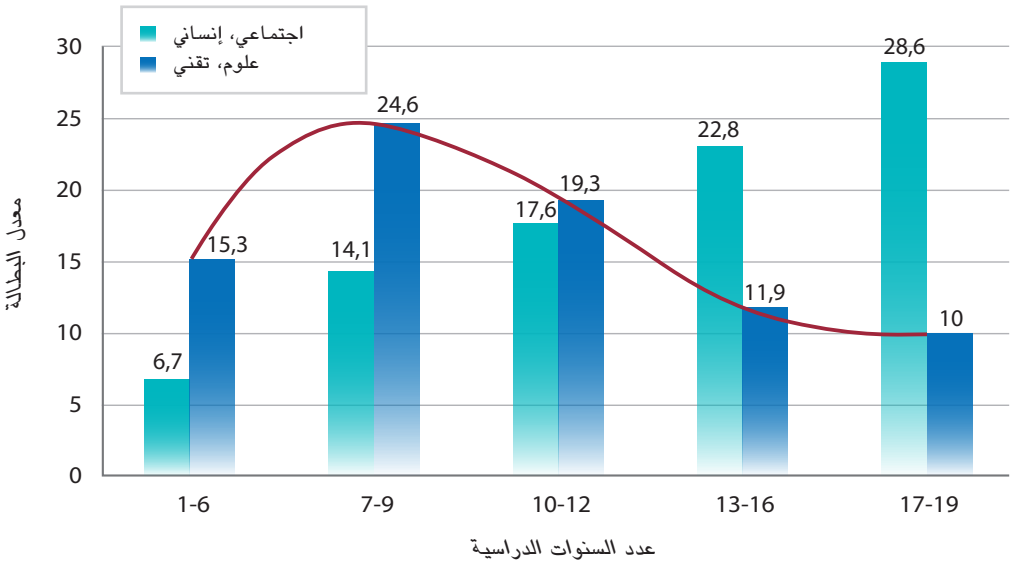

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

يكمن الأصل الهيكلي لهذه المفارقة في ضعف تنويع القطاعات ذات القيمة المضافة القوية التي تُحدث مناصب شغل ذات جودة عالية وبأجر جيد تكون قادرة على تثمين الكفاءات التي تكتسبها الموارد البشرية المتوفرة. وهكذا، فإن المغرب مطالب بالنجاح في النهوض المتوقع لنظام تعليم وتكوين ذي أداءات عالية يستبق حاجيات اقتصاد في طور إعادة الهيكلة ويُحقق، بواسطة مستوى عال من المردودية الداخلية والخارجية، التكيف الضروري للعرض والطلب على الشغل باعتباره عاملا لاستدامة النمو والإنتاجية وتقوية التماسك الاجتماعي.

أحمد الحليمي